وفيما يتعلق بالاجور فقد تقرر تجميد الاتفاقات حولها في القطاع العام حتى مطلع سنة ١٩٨١ ، مع اتخاذ شتى الوسائل بالتعاون مع الهستدروت وارباب العمل للحفاظ على الاجر الحقيقي للعامل .

ونتيجة لالغاء الدعم على المواد الغذائية الاساسية ، فقد تقرر فرض رقابة على اسعارها خصوصاً الزيوت والحليب ومشتقاته والخبز ، بهدف منع اية انعكاسات اجتماعية قد تحدث نتيجة التلاعب بأسعار هذه المواد (١٣) .

اجراءات هوروفيتس والميزانية الجديدة

لم تكن نتائج الاجراءات المذكورة سابقاً ، التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية ، مرضية على المدى القصير . فتنفيذها ادى الى ارتفاع الاسعار بشكل جنوني خلال الشهرين الاخيرين من السنة الماضية . كذلك بدأت ملامح الانكماش تظهر في مختلف الفروع الاقتصادية في اسرائيل ، سواء في فرعي الزراعة والصناعة او في الفروع الاخرى .

الا ان هذه النتائج الاولية لم تمنع المسؤولين في وزارة المالية من الاستمرار في تنفيذ هذه السياسة خلال السنة الحالية ، الامر الذي انعكس في بنود الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ ، التي اقرها الكنيست نهائياً في تاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦ . وتعكس ارقام الميزانية المقلصة ، السياسة التقشفية التي بادر اليها هوروفيتس ، مع اضافة بعض الاجراءات الاقتصادية الجديدة التي تهدف الى تعميق فاعلية هذه السياسة .

وبناءاً عليه يلاحظ ان اهم الاهداف التي تطمح الميزانية الجديدة الى تحقيقها هي: اولاً كبح مجرى التضخم ؛ ثانيا التخفيف من عبء العجز في ميزان المدفوعات على المدى القصير . واخيراً تحويل الاقتصاد الاسرائيلي في اتجاه اصلاح بنيته وايجاد حل لمشكلة ميزان المدفوعات على المدى الطويل .

ولتحقيق هذه الاهداف تقرر تقليص الميزانية بنسبة ٦٪ في بنود النفقات العامة والطاقة البشرية ، وجعل قيمتها لا تتجاوز الـ ٤٠٥ مليار ليرة حسب اسعار ١٩٧٩ او ٦٥٣ مليار ليرة وفق ارتفاع في معدل الاسعار يصل الى ٦٥٪ في سنة ١٩٨٠ . وفي اعتقاد وزير المالية ان ميزانية كهذه من شأنها ان تكون عائقاً امام زيادة الطلب العام ، وبالتالي ستخفف من ضغوط الغلاء . كذلك ستؤدي الى زيادة الصادرات وتجميد الواردات وتعميق الانتقائية والتخطيط في مجال الاستثمارات (١٤) .

وفيما يتعلق بأرقام الميزانية يتضح ان نفقات الامن تشكل نحو ٣٢٪ من قيمتها (حوالي ٢١١ مليار ليرة من ٦٥٣ ملياراً) . كذلك تشكل اعتمادات تسديد الديون نحو ٢٩٪ او ١٩٤ مليار ليرة . اما ميزانية التطوير فتبلغ نحو ١٢,٥٪ فقط ، وهو ما يعادل ٨١,٤ مليار ليرة ، بينما خصص للميزانية الاعتيادية ـ لتمويل نشاطات الوزارات المختلفة ـ حوالي ٢٥,٥٪ او ما يعادل ١٦٦ مليار ليرة(١٥) .

واذا ما تمعنا في هذه الارقام ، نستطيع استخلاص اهم النتائج العملية التي تصبو الى